

Distr.
GENERAL

S/PRST/1995/9
22 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٥٠٣ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، بصدد نظر المجلس في البند المعنون "خطة للسلام"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بورقة الموقف التي قدمها الأمين العام بعنوان "ملحق لخطة للسلام" (S/1995/1)، بوصفها مساهمة مهمة في المناقشة المتعلقة بتنمية أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين في جميع جوانبها في بداية السنة التي ستحتفل فيها المنظمة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ويلاحظ المجلس أن الورقة تتضمن مجموعة كبيرة من الاستنتاجات والتوصيات فيما يتعلق بسبل حل الصراع. ويرى المجلس أنه ينبغي، في ضوء التطورات المستجدة مؤخرًا والتجارب المكتسبة، بذل الجهود في سبيل زيادة تعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بموجب الميثاق. ويكرر المجلس التأكيد على ضرورة الالتزام التام، على الدوام، بأهداف ومبادئ الميثاق في الاضطلاع بالمهام المذكورة آنفاً.

"ويعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بالأولوية التي يعطيها الأمين العام للإجراءات الرامية إلى منع نشوب الصراع، وعن مشاركته إياه في هذه الأولوية ويشجع جميع الدول الأعضاء على أن تفيد، إلى أقصى حد ممكن، من أدوات الإجراءات الوقائية، بما في ذلك المساعي الحميدة للأمين العام، وإرسال المبعوثين الخاصين للأمين العام، والقيام، بموافقة البلد المضيف أو البلدان المضيضة عند الاقتضاء، بإيفاد بعثات ميدانية صغيرة من أجل الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. ويعتقد المجلس بضرورة إتاحة الموارد الكافية، في إطار منظومة الأمم المتحدة، لصالح هذه الإجراءات. ويحيط علماً بالمشكلة التي حددها الأمين العام والتي تتمثل في إيجاد أشخاص من ذوي الخبرة العالية ليعملوا ممثلين خاصين أو مبعوثين خاصين له، ويشجع الدول الأعضاء التي لم تزود الأمين العام بعد بأسماء الأشخاص الذين يمكن النظر في تعيينهم في هذه المناصب أن تفعل ذلك، بالإضافة إلى تقديمها الموارد الأخرى، البشرية والمادية، التي يمكن أن تكون مفيدة لهذه المهام. ويشجع الأمين العام على أن يفيذ على الوجه الأكمل من الموارد التي توضع تحت تصرفه.

"ويؤيد مجلس الأمن الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن الأهمية الحاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كأساس مكين لسلم دائم. فأهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منع الصراعات يمكن أن تعادل أهميتها في مداواة الجراح بعد حدوث هذه الصراعات. ويحث المجلس

9505076

الدول على أن تدعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة بناء السلم الوقائية وبعد الصراع، وعلى أن تقدم، في هذا السياق، المساعدة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، وخاصة البلدان التي عانت، أو تعاني، من الصراعات.

"ويرحب مجلس الأمن بالتحليل الذي أجراه الأمين العام فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم. ويشير إلى البيان الذي أصدره رئيسه يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/PRST/1994/22) والذي عدد، في جملة أمور، العناصر الواجب مراعاتها عند إنشاء عمليات حفظ السلم. ويلاحظ أنه ينبغي، عند حل الصراعات، مواصلة التركيز، بالدرجة الأولى، على استخدام السبل السلمية عوضا عن القوة. وبدون المساس بقدرته على الاستجابة للحالات على أساس كل حالة على حدة، وبالسرية والمرونة التي تقتضيها الظروف، يعيد تأكيد مبادئ رضاء الأطراف، والنزاهة، وعدم استخدام القوة إلا عند الدفاع عن النفس. ويؤكد على الحاجة إلى تنفيذ عمليات حفظ السلم حسب ولايات محددة بوضوح، وهيكل قيادي، وإطار زمني، وتمويل مضمون، لدعم جهود إنجاز حل سلمي للصراع. ويؤكد أهمية تطبيق هذه المبادئ، باتساق، على إنشاء وتنفيذ جميع عمليات حفظ السلم. ويشدد على الأهمية التي يوليها لموافاته بأكمل معلومات ممكنة لمساعدته في اتخاذ القرارات بشأن ولايات العمليات الجارية ومدتها وإنهائها. ويؤكد أيضا على أهمية تزويد من يساهمون بقوات بأكمل معلومات ممكنة.

"ويشارك مجلس الأمن الأمين العام قلقه بشأن مسألة توافر القوات والمعدات اللازمة لعمليات حفظ السلم، ويشير إلى ما سبق أن أدلى به رئيس المجلس من بيانات عن الموضوع، مكررا أهمية تحسين قدرة الأمم المتحدة على الوزع السريع وتعزيز العمليات. وهو، لهذه الغاية يشجع الأمين العام على مواصلة دراسته للخيارات التي تهدف إلى تحسين القدرة على هذا الوزع السريع والتعزيز. ويعتقد المجلس أن الأولوية الأولى في تحسين القدرة على الوزع السريع ينبغي أن تكون زيادة تعزيز ترتيبات التأهب الاحتياطية القائمة، مع تغطية النطاق الكامل من الموارد المطلوبة، بما في ذلك ترتيبات النقل وقدرات المقر، اللازمة لإنشاء عمليات حفظ السلم وتنفيذها. ويشجع الأمين العام بقوة على اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الشأن، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات شاملة تغطي الموارد المدنية والعسكرية على السواء. وفي هذا السياق، يرى ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتحقيق أقصى ما يمكن من التفاعل العملي بين العناصر المحددة في تلك الترتيبات. ويكرر المجلس دعوته للدول الأعضاء التي لم تشارك في الترتيبات الاحتياطية إلى أن تقوم بذلك. ومع تأكيد المجلس على المبدأ القائل بأن الحكومات المساهمة ينبغي أن تكفل وصول قواتها مزودة بجميع المعدات اللازمة لاستعدادها الكامل للعمليات، فهو يشجع الأمين العام والدول الأعضاء على مواصلة النظر في السبل الكفيلة بتلبية احتياجات الوحدات التي قد تتطلب معدات أو تدريبات إضافية، سواء في إطار ترتيبات التأهب الاحتياطية أو على نطاق أوسع بكثير.

"ويؤيد مجلس الأمن بقوة ما خلص إليه الأمين العام من أن عمليات حفظ السلم بحاجة إلى قدرة إعلامية فعالة، وكذلك اعتزام الأمين العام معالجة هذه الاحتياجات في عمليات حفظ السلم، في المستقبل، ابتداء من مرحلة التخطيط لها.

"ويرحب مجلس الأمن بآراء الأمين العام فيما يتعلق ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، ويوافق على أن هناك حاجة إلى مواصلة مساهمة الأمم المتحدة بصورة قوية وشاملة بعد إتمام أي عملية لحفظ السلم بنجاح، ويشجع الأمين العام على دراسة طرق ووسائل كفالة التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والوكالات الأخرى المشتركة في بناء السلم بعد انتهاء الصراع، وعلى اتخاذ خطوات فعالة لضمان تحقيق هذا التنسيق فور إتمام كل من عمليات حفظ السلم. وقد تدعو الحاجة أيضا إلى أن تتخذ، بموافقة الدولة أو الدول المعنية، التدابير التي بينها الأمين العام، وذلك بعد نجاح الإجراءات الوقائية، وفي حالات أخرى، عندما لا يحصل وزع فعلي يستهدف حفظ السلم.

"ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام تقييمه لما لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من أهمية قصوى. فهذا الانتشار يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وستتخذ التدابير المناسبة في هذا الصدد، ولا سيما حيث تنص المعاهدات الدولية على اللجوء إلى المجلس عند انتهاك أحكامها. ويؤكد المجلس على ضرورة وفاء جميع الدول بالتزاماتها فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالتقييم الذي أجراه الأمين العام لأهمية "نزع السلاح الجزئي"، على نحو ما يصفه في ورقته، في حل المنازعات التي تعالجها الأمم المتحدة في الوقت الحاضر، وبما يذهب إليه الأمين العام من أن الأسلحة الصغيرة قد تكون سبب معظم الوفيات التي تقع في هذه المنازعات. وهو يشاطر الأمين العام قلقه بسبب النتائج السلبية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين التي كثيرا ما تترتب على الإتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، كما أنه يحيط علما برأيه القائل بأن البحث عن حلول فعالة لهذه المشكلة ينبغي أن يبدأ الآن. وفي هذا السياق، يؤكد المجلس على الأهمية الحيوية التي يتسم بها التطبيق الصارم للنظم القائمة للحظر على الأسلحة. وهو يرحب بالجهود التي تبذل بشأن التدابير الدولية الرامية إلى كبح انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد ولمعالجة مسألة الألغام البرية الميثوثة من قبل، ويعرب عن تأييده لهذه الجهود؛ كما أنه يرحب، في هذا الصدد، بقراري الجمعية العامة ٧٥/٤٩ دال المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٢١٥/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ ويؤكد من جديد قلقه البالغ إزاء المشاكل الإنسانية الهائلة التي يسببها وجود الألغام، وغيرها من الأجهزة التي لم تنفجر بعد لسكان البلدان التي تنتشر فيها الألغام، ويؤكد على الحاجة إلى زيادة الجهود التي تضطلع بها البلدان المعنية، وبمساعدة المجتمع الدولي، في مجال إزالة الألغام.

"ويشدد مجلس الأمن على الأهمية التي يوليها للتنفيذ الفعال لجميع التدابير التي اتخذها من أجل صون السلم والأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية. وهو يوافق على أن الهدف من الجزاءات الاقتصادية ليس المعاقبة، وإنما تغيير سلوك البلد أو الطرف الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. أما الخطوات المطلوبة من ذلك البلد أو الطرف فينبغي أن تكون محددة بوضوح في قرارات المجلس، كما ينبغي إخضاع نظام الجزاءات المعني لاستعراض دوري، ورفعته عندما تنفذ أهداف الأحكام المعنية من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا يزال المجلس مهتما بالتكفل، ضمن هذا الإطار، باتخاذ التدابير المناسبة لتأمين وصول الإمدادات الإنسانية إلى السكان المتضررين، مع إيلاء الاعتبار المناسب للتقارير التي تقدمها الدول المجاورة وغيرها من الدول التي تتأثر بمشاكل اقتصادية خاصة نتيجة لفرض الجزاءات. ويحث المجلس الأمين العام على القيام، لدى النظر في تخصيص الموارد المتاحة له داخل الأمانة العامة، باتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز أقسام الأمانة العامة التي تعالج، مباشرة، موضوع الجزاءات بمختلف جوانبه، بما يكفل تناول جميع هذه المسائل بأفضل طريقة ممكنة من حيث الفعالية والاتساق والتوقيت. ويرحب بجهود الأمين العام لدراسة سبل ووسائل معالجة مختلف الجوانب المتصلة بالجزاءات والمذكورة في تقريره.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد الأهمية التي يوليها للدور الذي يمكن أن تؤديه الترتيبات والمنظمات الإقليمية في المساعدة على صون السلم والأمن الدوليين. وهو يؤكد ضرورة التنسيق الفعال بين جهودها والجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ويعترف بأن مسؤوليات وقدرات مختلف المنظمات والترتيبات الإقليمية تختلف، وكذلك مدى استعداد واستطاعة المنظمات والترتيبات الإقليمية، المنوه بهما في موثيقها وغيرها من الوثائق ذات الصلة، للمشاركة في جهود حفظ السلم والأمن الدوليين. ويرحب برغبة الأمين العام في مساعدة المنظمات والترتيبات، حسب الاقتضاء، على اكتساب القدرة على العمل الوقائي، وصنع السلم، وعند الاقتضاء، حفظ السلم. ويوجه الاهتمام خصوصا، في هذا الصدد، إلى احتياجات افريقيا. كما أنه يشجع الأمين العام والدول الأعضاء على مواصلة النظر في سبل ووسائل تحسين التعاون والتنسيق العمليين بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الإقليمية في هذه المجالات. ويشجع المجلس الأمين العام على أن يواصل الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها.

"ويسلم مجلس الأمن بما لتوفر الموارد المالية اللازمة من أهمية حاسمة للإجراءات الوقائية وكذلك للعمليات المضطلع بها لدعم السلم والأمن الدوليين. وهو يحث بالتالي، الدول الأعضاء على أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. ويؤكد المجلس على الحاجة المستمرة للحد بعناية من تكاليف حفظ السلم ولاستخدام أموال حفظ السلم وغيرها من الموارد بأكبر قدر من الكفاءة.

"وسيبقي مجلس الأمن ورقة الأمين العام قيد النظر. ويدعو المجلس الدول الأعضاء المهمة إلى تقديم مزيد من الآراء بشأن عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما بشأن السبل والوسائل اللازمة لتحسين قدرة الأمم المتحدة على وزع القوات على وجه السرعة. وهو يدعو الأمين العام إلى أن يبقيه على علم كامل بما يتخذه من إجراءات على سبيل المتابعة للورقة ولهذا البيان. ويأمل أن تمنح الجمعية العامة، وكذلك المنظمات والكيانات الأخرى، درجة عالية من الأولوية للنظر في الورقة، وأن تتخذ قرارات بشأن المسائل التي تقع تحت مسؤوليتها المباشرة.

— — — — —